

Distr.: General  
26 October 2016  
Arabic  
Original: English



الدورة الحادية والسبعون  
البند ١١٤ (د) من جدول الأعمال  
انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة  
الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة  
عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة من البعثة  
الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة  
إلى رئيس الجمعية العامة

تهدي البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى  
الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة ويشرفها أن تحيل طيه تعهدات حكومة  
المملكة المتحدة والتزاماتها مع إشارة إلى ترشيح المملكة المتحدة لإعادة انتخابها لعضوية مجلس  
حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، في الانتخابات التي ستجرى في ٢٨ تشرين الأول/  
أكتوبر ٢٠١٦، خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة (انظر المرفق).

وتكون البعثة الدائمة ممتنة لو جرى تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من  
وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١١٤ (د) من جدول الأعمال.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ الموجهة من البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس الجمعية العامة

ترشح المملكة المتحدة لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩

التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

تتعهد المملكة المتحدة القيام بما يلي:

#### ألف - تعزيز دور حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة

تشجيع استجابة دولية سريعة للانتهاكات والتجاوزات الصارخة لحقوق الإنسان، بما في ذلك دعماً لمنع نشوب النزاعات

١ - سنتصدى لحالات وأزمات حقوق الإنسان، إما من خلال الدعم والحوار أو عبر ممارسة قدر أكبر من التدقيق. وسنريد تركيزنا على البلدان التي تكون فيها الحقوق العالمية أكثر عرضة للخطر، وسنعمل على تشجيع، لا معاقبة، التعاطي المبكر مع مجلس حقوق الإنسان. وسنعمل على دعم إنجاح تعميم مراعاة حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

مساعدة الدول التي تمر في مرحلة انتقالية من خلال دعم جهود تحقيق الاستقرار والإصلاح على الأرض

٢ - سنعمل مع الدول التي تمر في مرحلة انتقالية على تشجيع التطبيق المنهجي للإصلاحات وتقديم الدعم الدولي. وسنشجع على الاستفادة الكاملة من الأدوات الموضوعة في تصرف مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك، على سبيل المثال، زيارات المقررين الخاصين والاستعراضات الدورية الشاملة وبناء القدرات.

دعم نظام قوي ومستقل لحقوق الإنسان تابع للأمم المتحدة

٣ - سنعمل للتأكد من أن مجلس حقوق الإنسان سيظل يحتل الصدارة في عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وسندعم استقلالية وعمل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومفوضيته. وسنعمل بروح يسودها الانفتاح والتشاور والاحترام للجميع، على أساس قائم على التعاون بين المجموعات الإقليمية. وسنشجع الحوار مع البرلمانات والمجتمع المدني. وسنعزز الدور الحيوي الذي يؤديه النظام المستقل لرصد الهيئات المنشأة

معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وسنشجع المصادقة على صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والنجاح في تنفيذها من قبل الحكومات. وسنواصل إطلاق دعوتنا الدائمة إلى المقررين الخاصين الراغبين في القيام بزيارة وتعاوننا معهم وسنشجع البلدان الأخرى على القيام بالأمر عينه. وسنظل ملتزمين بإنجاح عملية الاستعراض الدوري الشامل، ونتعهد بمساعدة الآخرين من خلال مشايرهم خبراتنا وتقديم المشورة والدعم إليهم.

#### باء - ترجمة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى عمل لا يتخلى عن أحد.

مساعدة النساء والفتيات في إعلاء صوتهن وانتقاء خياراتهن وتحكمهن في عملية التنمية (المهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة)

٤ - سنساعد في تذليل العوائق التي تحول دون حصول المرأة في أفقر بلدان العالم على فرص العمل. ويشمل ذلك تناول القوانين التمييزية، وكل أشكال العنف في المجالين العام والخاص، والبنية التحتية المترهلة. وسندعم العمل في مجال التعليم من خلال مساعدة أكثر من ٦,٥ ملايين فتاة على الالتحاق بالمدرسة على مدى السنوات الخمس المقبلة، ودعم الجهود المبذولة، التي تقودها المجتمعات المحلية المتضررة، لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والأطفال، والزواج المبكر والزواج القسري في فترة جيل واحد.

التصدي لآفة العبودية الحديثة عبر الحدود (الغاية ٨-٧)

٥ - نحن في صدد تطبيق قانون مكافحة الرق المعاصر لعام ٢٠١٥، الذي يفرض على كبريات الشركات العاملة في المملكة المتحدة تقديم تقارير عن كيفية تصديدها للرق المعاصر في سلاسل إمدادها العالمية. كما نقدم الدعم في مشاريع مكافحة الاتجار على الصعيد العالمي، بما في ذلك العمل في شراكة مع منظمة العمل الدولية في برنامج "العمل في حرية". وإضافة إلى ذلك، فإن حكومة المملكة المتحدة ومفوض المملكة المتحدة المستقل لمكافحة الرق يعملان مع الحكومات ووكالات إنفاذ القانون الوطنية والدولية والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى على إنهاء الرق المعاصر.

تقديم الدعم للعمل المضطلع به في مجالات العدالة وسيادة القانون والمجتمعات المفتوحة (المهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة)

٦ - سنواصل دعم السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال عمل مجلس حقوق الإنسان. ونحن نعمل على تحسين وصول ١٠ ملايين امرأة وفتاة إلى خدمات الأمن

والعدالة. وسندعم الجهود الرامية إلى تحسين الإدارة والتصدي للفساد والرشوة من خلال عمل شراكة الحكومات المنفتحة والأمم المتحدة ومؤتمر القمة العالمي لمكافحة الفساد، بقيادة رئيس الوزراء السابق دايفيد كامرون في لندن.

#### جيم - مناصرة حرية الدين أو المعتقد

الذود عن حرية الأشخاص من جميع الأديان والمعتقدات في العيش من دون تمييز أو عنف

٧ - سنواصل الطعن في التشريعات والممارسات التمييزية. وسنشجع على الاستفادة بشكل كامل من عملية الاستعراض الدوري الشامل التي يقوم بها مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة وآليات هيئات المعاهدات من أجل التوعية بالحالات التي تُنتهك فيها حرية الدين أو المعتقد. وسنضطلع بدور نشط في فريق الاتصال الدولي المعني بحرية الدين أو المعتقد ونقدم الدعم إلى الفريق الدولي للبرلمانيين المعني بحرية الدين أو المعتقد.

تقديم الدعم إلى الأقليات المضطهدة في الشرق الأوسط

٨ - سنواصل العمل مع المجتمع المدني على وضع استراتيجيات لمساعدة المسيحيين وأبناء الأقليات الأخرى. وسنعمل مع الحلفاء الإقليميين على التصدي لمناخ الإفلات من العقاب والتمييز القانوني الذي لا يزال قائماً ضد الأقليات في المنطقة.

المناداة بتحقيق المساواة وعدم التمييز، بما في ذلك على أساس أن في إمكان حرية الدين أو المعتقد أن تساعد في مكافحة التطرف العنيف

٩ - سنعزز انتهاج مقاربة تشمل المجتمع ككل في مواجهة التطرف، بما في ذلك من خلال العمل مع الزعماء الدينيين والمدرّسين ومجموعات المجتمع المدني لتشجيعهم على الاضطلاع بدور نشط في التصدي للتطرف في مجتمعاتهم المحلية.

دال - العمل على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات من أجل تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة ودورها القيادي في الحياة السياسية والاقتصادية

التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع، وكل أشكال العنف المتربّي والممارسات الضارة، بما في ذلك خلال الأزمات الإنسانية

١٠ - سندفع في اتجاه إطلاق مبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع وسنؤيد خريطة الطريق للمضي في الدعوة إلى العمل لحماية النساء والفتيات في حالات الطوارئ. وسنعزز

التطبيق الواسع النطاق للبروتوكول الدولي لتوثيق العنف الجنسي في حالات النزاع والتحقيق فيه ونشجع على تقديم مزيد من الدعم والمساعدة والتعويض إلى الناجيات من كل أشكال العنف ضد النساء والفتيات. وسندعو إلى الإدماج التام للاستجابات الهادفة إلى التصدي للعنف الجنسي والجنساني وتعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة، في جميع جهود السلام والأمن. كما سنعمل مع الحكومات الأخرى على تحسين التنسيق الاستراتيجي الدولي.

الترويج للتمكين الاقتصادي للمرأة ولتمثيلها في الحياة السياسية والعامة، ولا سيما في المناصب القيادية

١١ - سنواصل دعم مشاركة المرأة على قدم المساواة في الحياة العامة والسياسية، وسندعم الدعم السياسي والتقني بغية مساعدة المرأة في إحقاق حقوقها وتحقيق قدراتها في طور تبوئها للمناصب تمهيدا لاضطلاعها بأدوار قيادية على الصعيدين الوطني والعالمي.

القوانين والممارسات التمييزية المستعصية

١٢ - سنعمل مع الحكومات من أجل تغيير التشريعات والممارسات التمييزية، وتبادل خبراتنا وأفضل الممارسات. وسندعم تطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة على الصعيد الوطني، مع الاستفادة الكاملة من عملية الاستعراض الدوري الشامل بغية ترجمة إجراءات مجلس حقوق الإنسان عملاً فعلياً على المستوى المحلي.

هاء - العمل على تعزيز المجتمعات المنفتحة ومواجهة التهديدات الموجهة إلى المجتمع المدني

تعزيز المجتمعات العادلة والشاملة للجميع

١٣ - سنشجع جميع الحكومات على إشاعة بيئة آمنة ومؤاتية للمجتمع المدني تشجع وسائط الإعلام الحر وتحمي الصحفيين من الأذى. كما سنروج للفوائد الاقتصادية والعلمية والثقافية التي تحققها المجتمعات المنفتحة ونشجع الأعمال التجارية على تحقيق قيمة المجتمع المدني وتبني قضاياها.

١٤ - سنعمل مع الأفراد والمنظمات الساعية إلى تطوير وتوسيع نطاق مجتمعها المدني ونساعدهم في تعاظمهم مع المنظمات والهيئات الدولية، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان.

١٥ - سنسخر عملية الاستعراض الدوري الشامل بغية تعزيز تقديم الضمانات للمجتمع المدني في الدول قيد الاستعراض.